



جانب من الجلسة الختامية

«قمة الكويت»: تضامن مع السعودية في مواجهة الاعتداءات

البيان الختامي اعتمد مرشح البحرين لأمانة مجلس التعاون

أكد أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الخليجي أمس تضامنهم التام مع المملكة العربية السعودية في مواجهة الاعتداءات على أراضيها والانتهاكات لحدودها، معتبرين أن أي مساس بأمن واستقرار المملكة هو مساس بأمن واستقرار وسلامة دول المجلس كافة.

وتسد القادة في البيان الختامي للدورة الـ 30 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على دعمهم المطلق لحق السعودية في الدفاع عن أراضيها وأمن مواطنيها، مؤكدين في الوقت ذاته

دعمهم الكامل لوحدة وأمن واستقرار اليمن الشقيق. وقال البيان إن المجلس الأعلى وافق على اعتماد مرشح مملكة البحرين أميناً عاماً لمجلس التعاون الخليجي اعتباراً من عام 2011.

وذكر أن المجلس الأعلى تدارس الأثار الاقتصادية الناتجة عن الأزمة العالمية ورحب بالجهود التي تبذلها دول المجلس للحد من هذه الأزمة، معرباً عن ثقته بعقائد اقتصادات دوله وقدرتها على تجاوز تبعات هذه الأزمة بفضل سلامة وكفاءة سياسات واجراءات الدول الاعضاء بهذا الشأن.

واستعرض المجلس الأعلى توصيات وتقارير المتابعة المرفوعة من المجلس الوزاري، وما تحقق من إنجازات في مسيرة العمل المشترك منذ الدورة الماضية في المجالات كافة، وبحث تطورات القضايا السياسية والاقتصادية الاقليمية والدولية في ضوء ما تشهده المنطقة والعالم من أحداث وتطورات متسارعة وفي ما يلي نص البيان الختامي:

الواجب البحرية العربية بقيادة المملكة العربية السعودية، كما عبر المجلس الأعلى عن ارتياحه لما قامت به القوات المسلحة بمملكة البحرين من جهود مقدرة في المشاركة مع قوات الواجب الدولية (150 سي تي إف).

الشؤون القانونية

اعتمد المجلس الأعلى ما رفعه اصحاب المعالي وزراء العدل من توصيات تهدف إلى تعزيز مسيرة التعاون العدلي المشترك، وفي هذا الإطار وافق على العمل بوثيقة مسقط للنظام (القانون) الموحد للتسجيل العقاري العيني بدول المجلس المعدلة ومذكرتها الايضاحية كقانون استرشادي لمدة أربع سنوات.

الطاقة والعمل على خروج الاقتصاد الدولي من الأزمة المالية العالمية. وانطلاقاً من حرص قادة دول المجلس على تعزيز مسيرة التعاون المشترك والدفع بها الى افق ارحب واشمل استعرض المجلس الأعلى توصيات وتقارير المتابعة المرفوعة من المجلس الوزاري وما تحقق من إنجازات في مسيرة العمل المشترك منذ الدورة الماضية في كافة المجالات، كما بحث تطورات القضايا السياسية والاقتصادية الاقليمية والدولية في ضوء ما تشهده المنطقة والعالم من أحداث وتطورات متسارعة، واتخذ بشأنها القرارات المناسبة وذلك على النحو التالي:

شؤون الإنسان والبيئة

التعليم: اطلع المجلس الأعلى على تقرير المتابعة الخاص بالتعليم وأعرب عن ارتياحه للخطوات التي اتخذت لتنفيذ القرارات الصادرة عنه، وعلى الجهود التطويرية التي تقوم بها الدول الأعضاء للنهوض بالتعليم في شقيه العام والعالي.

الثقافة: اعتمد المجلس الأعلى الإطار العام للبرامج والنشاطات التنفيذية لسنود الاستراتيجية الثقافية لدول المجلس.

وبارك المجلس الأعلى منح منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ميدالية «ابن سينا الذهبية» لصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس وزراء مملكة البحرين الموقر، وذلك تقديراً للجهود التي يبذلها سموه في دعم الثقافة والتراث الإنساني ونشاطات اليونسكو وتطوير التعليم والأسهام في إنشاء المركز العربي للمرات العالمي في مملكة البحرين.

الأول- محالات التعاون المشترك

اطلع المجلس الأعلى على تقرير اللجنة الوزارية المعنية لمتابعة تنفيذ القرارات ذات العلاقة بالعمل المشترك وأعرب عن ارتياحه للقدم المرصود بشأن تنفيذ الدول الاعضاء لقرارات العمل المشترك، وتطلعه إلى استكمال تنفيذ ما تبقى من قرارات في هذا الشأن.

شؤون الإنسان والبيئة

التعليم: اطلع المجلس الأعلى على تقرير المتابعة الخاص بالتعليم وأعرب عن ارتياحه للخطوات التي اتخذت لتنفيذ القرارات الصادرة عنه، وعلى الجهود التطويرية التي تقوم بها الدول الأعضاء للنهوض بالتعليم في شقيه العام والعالي.

الثقافة: اعتمد المجلس الأعلى الإطار العام للبرامج والنشاطات التنفيذية لسنود الاستراتيجية الثقافية لدول المجلس.

وبارك المجلس الأعلى منح منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ميدالية «ابن سينا الذهبية» لصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس وزراء مملكة البحرين الموقر، وذلك تقديراً للجهود التي يبذلها سموه في دعم الثقافة والتراث الإنساني ونشاطات اليونسكو وتطوير التعليم والأسهام في إنشاء المركز العربي للمرات العالمي في مملكة البحرين.

في المجال الاقتصادي

اطلع المجلس الأعلى على تقارير التقدم المحرز في مجالات الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي ومشاريع تكامل البنية الأساسية بدول المجلس، واهمها الربط الكهربائي ودراسة الجدوى الاقتصادية لسكة حديد دول المجلس، واستعرض المجلس الأعلى النتائج الوزارية بشأن رؤية قطر ورؤية مملكة البحرين، وما تضمنتها من مقترحات بهدف تعزيز وتفعيل مسيرة العمل المشترك، ووجه اللجان الوزارية والبحرينية لدراسة هذه الأزمات وتفعيل مسيرة العمل على ما جاء فيها.

البيئة

تدارس المجلس الأعلى الوضع البيئي العالمي مؤكداً أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تولى

كما أتى المجلس على كلمة سموه امام الجلسة الافتتاحية لأعمال مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي في روما، والذي شبهه بلقمة الحياة الذي يعترض مليحاً ورسمة مليون إنسان بأنه أخطر وأقرب الى الواقع من خطر الأسلحة النووية.

والتعرض المجلس الأعلى للنتائج الوزارية بشأن رؤية قطر ورؤية مملكة البحرين، وما تضمنتها من مقترحات بهدف تعزيز وتفعيل مسيرة العمل المشترك، ووجه اللجان الوزارية والبحرينية لدراسة هذه الأزمات وتفعيل مسيرة العمل على ما جاء فيها.

وتدارس المجلس الأعلى الآثار الناتجة عن الأزمة الاقتصادية العالمية ورحب بالجهود التي تبذلها دول المجلس للحد من هذه الأزمة معرباً عن ثقته بمتانة اقتصادات دوله وقدرتها على تجاوز تبعات هذه الأزمة بفضل سلامة وكفاءة سياسات واجراءات الدول الاعضاء في هذا الشأن.

وتمن المجلس الأعلى دور المملكة العربية السعودية في قمة مجموعة العشرين وتنسيق الجهود لتحقيق الأهداف المالية واستقرار اسعار

الجزر الإماراتية المحتلة

لمساعي دولة الإمارات العربية المتحدة لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء الى محكمة العدل الدولية ومطالبة ايران بالانفراج بالمركزات الاساسية لاقامة علاقات حسن جوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

- جدد المجلس الأعلى تأكيد مواقفها الثابتة من اهمية الالتزام بالشرعية الدولية وأكد على موقفه الرامي إلى المنفعة وتكفل حق المنطقة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في إطار الاتفاقية الدولية ذات الصلة وفق معايير واجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحت إشرافها وتطبيق هذه المعايير على جميع دول المنطقة دون استثناء بما فيها إسرائيل.

مزارع شعبا اللبنانية وقربة الجعر وفقا لقراري مجلس الأمن الدولي 425 و 426.

واعتبر المجلس الأعلى بيان الاتحاد الأوروبي الراضف لتجسير حدود السادس من يونيو 1967 خطوة أولى على تولى المجتمع الدولي لمسؤوليته ومحاولة فرض الأمر الواقع القدس كحاصلة له في إطار إنشاء دولته المستقلة والمتصلة والقابلة للحياة وفق مبادئ الشريعة الدولية وقرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية.

ووفي هذا الصدد، عبر المجلس الأعلى عن تأييده لقرار مجلس الجامعة العربية الخاص بعقد جلسة خاصة لمجلس الأمن الدولي لإعلان قيام الدولة الفلسطينية على أراضيها المحتلة في عام 1967 وندد المجلس الأعلى بالسياسات الاسرائيلية الأحادية الجانب ومحاولة فرض الأمر الواقع بتغيير الأوضاع الجغرافية والسكانية للاراضي الفلسطينية المحتلة وأعمال التهويد القائمة في القدس الشرقية وتكثيف سياسة الاستيطان وتوسيع المستوطنات القائمة.

وطالب المجلس الأعلى المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته نحو الإيفاق الفوري للنشاطات الاستيطانية وإزالة جدار الفصل العنصري وعدم السماح لإسرائيل بالمساس بوضع القدس الشريف والمحافظة على المقدسات الإسلامية والمسيحية.

كما أكد المجلس ان تحقيق السلام الشامل والعدال والديمقراطية يقوم على انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها في عام 1967 في فلسطين ومرتفعات الجولان السورية المحتلة

وتبليبة لدعوة كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت عقد المجلس الأعلى دورته الثلاثين في مدينة الكويت يومي الاثنين والثلاثاء 27 و 28 ذو الحجة 1430 الموافق 14 و 15 ديسمبر 2009م برئاسة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى للمجلس اصحاب الجلالة والسمو: حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، حضرة صاحب السمو الشيخ زايد آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، حضرة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، سمو ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام بالملكة العربية السعودية إلى ارض الوطن سالمًا معافي وزوال الأثر العابر، والذين المولى جلت قدرته أن يسبح على سموه دوام الصحة وتتمام العافية.

وهنا المجلس الأعلى حضرته صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت رئيسا للدولة واليوم الوطني الإمارات الثلاثين، متمنياً لدولة الامارات العربية المتحدة ولشعبها وشعبها الشقيق دوام التقدم والرفي والازدهار.

وهنا المجلس الأعلى حضرته صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى ال خليفة ملك مملكة البحرين حفظه الله بالبعيد الوطني الثامن والثلاثين، وعلى مرور عشر سنوات على تولي جلالتة مقاليد الحكم، متمنيا لمملكة البحرين وشعبها الشقيق دوام التقدم والرفي والازدهار.

كما هنا المجلس الأعلى حضرته صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر حفظه الله بذكرى اليوم الوطني، متمنيا لدولة قطر وشعبها الشقيق دوام التقدم والرفي والازدهار.

كما عبر المجلس الأعلى عن سعادته بعودة وسلامة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام بالملكة العربية السعودية إلى ارض الوطن سالمًا معافي وزوال الأثر العابر، والذين المولى جلت قدرته أن يسبح على سموه دوام الصحة وتتمام العافية.

وأكد المجلس الأعلى وقوف دوله مع المملكة العربية السعودية الشقيقة بقيادة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت حفظه الله على تقديره وامتنانه للجهود الكبيرة الصادقة والمخلصنة التي بذلها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم سلطان عمان حفظه الله رئيس الدورة الماضية العشرين للمجلس الأعلى الرشيدة والشعب العماني العزيز خلال فترة رئاسته جلالته للدورة التاسعة والعشرين للمجلس الأعلى وما أولاه من حرص ومتابعة لتنفيذ قرارات المجلس الأعلى وما تحقق من خطوات وإنجازات هامة نفعت بمسيرة التعاون المشتركة الى مراحل اكثر تقدما ومجالات ارحب ومزيد من الخراء لشعوب دول مجلس التعاون.

السلام في الشرق الأوسط

تدارس المجلس الأعلى تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية ومستجدات مسيرة السلام وما ترتبته الآلة العسكرية الاسرائيلية من جرائم ضد الانسانية، وما تفرضه من حصار جائر وعقاب جماعي على قطاع غزة ويدعو المجلس الأعلى الأطراف الدولية الفاعلة الى الانهاء الفوري لهذا الوضع وتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي (1860) الذي دعا الى رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني في غزة وفتح المعابر.

ورحب المجلس الأعلى في هذا الإطار بإقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان لتقرير غولدنستون حول انتهاكات اسرائيل الخطيرة للقانون الدولي والقانون الدولي الانساني ومبادئ حقوق الإنسان من خلال جرائم الحرب ضد الفلسطينيين في قطاع غزة، مطالبا بمحاسبة مرتكبيها وتعويض الضحايا وملاحقة المسؤولين عن تلك الجرائم واتحالمهم إلى المحاكم الدولية، داعيا في الوقت ذاته مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته كاملة بوصفه الجهة المعنية بصون الأمن والسلام الدوليين.

